الاتجاهات الحديثة في ادارة الموازنات العامة في الدول الريعية

أ.د.عدنان حسين يونس أ.د.مهدي سهر غيلان واثق علي محي

المستخلص:-

يعد موضوع إدارة الموازنة العامة من الموضوعات المهمة التي نالت الإهتمام في الوقت الحاضر في الاقتصادات الدولية ومنها الريعية ،إذ تعاني هذه الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد العراقي من سوء إدارة مزمن ذي تركيبة شديدة التعقيد، يتداخل فيها الريع النفطي مع الأنموذج المستخدم في إعداد الموازنة العامة ،إذ يعد من أقدم نماذج إعداد الموازنات العامة والذي لايتناسب مع التطورات الحديثة وعصر المعلوماتية والتكنولوجيا.كذلك السلبيات التي ترافق تطبيق الأنموذج القديم (هدر الموارد والإسراف ،الفساد الإداري والمالي ، ارتفاع التكاليف، انعدام الترابط بين المنجزات والنفقات ، انعدام الترابط بين خطط التنمية الوطنية الستراتجية والموازنات العامة). تنطلق فرضية البحث الأساسية من أن بناء أنموذج متكامل يتضمن آليات للإنسلاخ من سلبيات الظاهرة الريعية ،من خلال إمتلاك عنصري الإرادة السياسية والاقتصادية للإصلاح الاقتصادي وإصلاح وتحديث الموازنة العامة في الدولة الريعية والقدرة لإحداث التغيير المطلوب في السلوك والثقافة الريعية المجتمعية متجسدة في بناء مؤسسات الدولة وفق الرؤية الإيديولوجية والتكنولوجية لاقتصاد السوق ،وإقامة البنى التحتية (المادية والاجتماعية) المطلوبة والإندماج مع معطيات الثورة المعلوماتية (الاقتصاد الرقمي الذكي) وآليات العولمة الاقتصادية ،مستوعبين ذلك في ايجاد الحلول الملائمة والفعالة لإشكالية البحث وفق ماتقتضيه معطيات الحداثة والمعلوماتية

Abstract:

The subject of the public budget management of important topics that gained attention at the present time in the international economies, including the rentier, as rentier economies, including the Iraqi economy of poor management of chronic a very complex combination suffer, where oil revenues interferes with the model used in the preparation of the public budget, as it is one of the oldest prepare public budgets models, which is disproportionate to the recent developments and the information age and technology. so negatives that accompany the application of the old model (waste of resources and wasteful, administrative and financial corruption, high costs, lack of coherence between the achievements and expenses, lack of coherence between the strategic national development plans and public budgets). Hypothesis basic research stems from the construction of the model includes a fully integrated to the alienation of the negative aspects of the phenomenon rentier mechanisms, by owning a racist political and economic will of the public budget in the rentier state and the ability to bring about the desired behavior and culture rentier embodied change in building state institutions, in accordance with the vision of the ideological and technological market economy, and the establishment of infrastructure (physical and social) and the required integration with data information revolution (the digital economy "smart") and the mechanisms of economic globalization, assimilated in finding appropriate and effective solutions to the problem of search according to data giver modernity and Informatics.

المقدمة

يتزايد تداخل العالم يوما بعد يوم ويزداد ترابطه في ظل العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي والمالي التي أخذت موقعا رئيساً في خطط التنمية النمو الاقتصادي منذ تسعينيات القرن السابق ، وقد أدركت الدول حاجتها لمراجعة الأولويات والأجندة التي تهدي السياسة العامة من خلال اخذ الاولويات العالمية في الاعتبار لمواكبة هذا التداخل وتمكين الاقتصادات الوطنية من التفاعل في منظومة الاقتصاد العالمي بما يحقق المنافع والمكاسب لكل الأطراف المضمنة في اشكال التبادل المختلفة على المستويات كافة . وتتطلب دواعي الاندماج أيضا ضرورة تطوير ادوات السياسة الاقتصادية وأساليبها لاستيعاب المصالح الداخلية الوطنية والفرص العالمية في اطار التعاون الدولي من اجل مقابلة التحديات العالمية ، كذلك استيعاب المخاطر المرتبطة بالعولمة ، ويعد موضوع إدارة الموازنة العامة من الموضوعات المهمة التي نالت الاهتمام في الوقت الحاضر في الاقتصادات الدولية ومنها الريعية ،إذ تعاني الاقتصادات الريعية من سوء إدارة مزمن ذو تركيبة شديدة التعقيد،يتداخل فيها مثالب الريع النفطي مع الأنموذج المستعمل في إعداد الموازنة العامة ،إذ يعد من أقدم نماذج إعداد الموازنات العامة والذي لايتناسب مع التطورات الحديثة وعصر المعلوماتية .

أهمية البحث: تفكيك إشكالية إدارة الموازنة العامة في الدولة الريعية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق إلى نتيجة وسبب والعمل على وصف وتحليل ومعالجة الأسباب بشكل علمي مدروس ومبرمج ضمن توقيتات محددة.
مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في وجود خلل كبير في إدارة الموازنات العامة في العديد من الدول الريعية النفطية،في الوقت الذي تسعى هذه الدول نحو التحول لاقتصاد السوق ،والذي يتطلب من الدولة حشد الإمكانات والطاقات كافة للإنفلات من سلبيات الظاهرة الريعية وإنتهاج سياسات اقتصادية لإدارة وتنظيم الاقتصاد الوطني وتعظيم الإفادة من عوائد ريع النفط في تكوين بدائل تنموية وزيادة العوائد المالية غير النفطية .إذ أن وجود إشكالية في إدارة الموازنات العامة في الدول الريعية من شأنه أن يولد تأثيرات سلبية كبيرة على عملية التحول نحو اقتصاد السوق ،ويحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية :-

- ما سمات إشكالية إدارة الموازنات العامة في الدول الريعية.
- سالإماراتي وعملية إصلاح الموازنة العامة بإعتماد النماذج المحدثة للموازنات العامة.

فرضية البحث: إن التحول نحو نماذج الإدارة الحديثة للموازنة العامة من شأنه أن يوفر ظروفاً أفضل للتحول نحو اقتصاد السوق في الدول الريعية النفطية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الوطني والحد من إعتماد الدولة والمجتمع على عوائد النفط وفي سياق ذلك :

- إن توجه دولة الإمارات نحو تحقيق الترابط بين نماذج الموازنات العامة المحدثة والتحول نحو اقتصاد السوق قد أسهم في الحد من مظاهر الاقتصاد الريعي ،و زيادة التنوع الاقتصادي وتقليل الإعتماد على عوائد النفط

هدف البحث:

١- تحقيق أقصى كفاءة وفعالية في الاستعمال الأمثل والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة وتوفير التكاليف والجهود والاستفادة من الزمن بشكل امثل .و تحقيق الترابط والانسجام والتكامل بين وظيفتي التخطيط والتنفيذ بشكل يحقق أقصى منفعة ممكنة من خلال الاستغلال الأمثل لمتضمنات التخطيط الاستراتيجي ودمجها ضمن الموازنة العامة .

٢- القضاء على ظاهرة الهدر والتبذير في الموارد النادرة والافادة القصوى من ماتتيحه تكنولوجيا المعلومات والثورة المعرفية . و تحقيق الشفافية القصوى لإدارة الموارد العامة من خلال الموازنة العامة ومراقبة الأداء بشكل الكتروني

المبحث الأول:الإطار النظري لإشكالية ادارة الموازنات العامة في الدول الريعية .

أولا:الموازنة العامة للدولة: ((هي خارطة طريق مالية منظمة متناسقة تفضي إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات لتوجيهها نحو المستقبل،وتكون قائمة على نتائج متوقعة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة خلال السنة المالية القادمة،فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل او ترجمة لخطط الدولة المالية في تحقيق اهدافها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها ،وهي كذلك عملية تخصيص الموارد النادرة لتلبية الاحتياجات الغير محددة وأنها الأداة الرئيسة التى تستخدم فى السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية)).

كما تعتبر من اهم ادوات التخطيط المالي كونها الاداة الاساسية لتنفيذ اهداف الحكومة وسياستها العامة وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية تعبئتها [١] ،لذلك فأن اسس اعداد الموازنة العامة للدولة يتمثل في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لتحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة وتمثل الموازنة العامة تجسيد لعملية التخطيط التنموي واستمرار التنمية الاقتصادية وكذلك هي عنصر اساسي في نظام الادارة المالية من خلال الاداء المحاسبي والرقابة المالية وكذلك اعداد الموازنة العامة يؤثر في عملية تنفيذ المشروعات لأنه يتولى تخطيطها وتوزيعها .

أدت العمليات التطورية لعمليات الموازنة العامة للدولة ومن خلال الانتقال المرحلي من الأبسط حتى المحدث والتي أثرت على شكلها البنائي ومضمونها الجوهري، إذ كان لكل مرحلة مقوماتها وخصائصها أيديولوجيا وتكنولوجيا (تقنية اعداد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة). تلازم تطور مفهوم الموازنة العامة المرتبط بتطور مفهوم الدولة ووظائفها في الاقتصاد الوطني من خلال سياساتها العامة وكذلك تلازم بمراحل التطور المعرفي والتقني العالمي قد ادى إلى ايجاد انواع متعددة من الموازنات العامة ،لذلك ومن خلال حوار الأيديولوجيات المتعددة والمتنوعة عالميا وتراكم التطور التقني والمعرفي تشكلت الصورة الحديثة للموازنة العامة للدولة (ايديولوجيا وتكنولوجيا) ،لذلك أعتمد الأنموذج المحدث للموازنة العامة على اعتماد موازنة الأساس الصفري في بنائها.

ثانيا- الخصائص الرئيسة للموازنة الصفرية:

- الموازنة الصفرية لها فلسفة متميزة تعتمد منهج التخطيط و أسسه و مبادئه و المتابعة و اتخاذ القرارات

---

[١] خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٦٩.

- لفظ " الصفرية " لا يعني إنكار الجهود السابقة و عدم استمرارية البرامج والأنشطة و ما يعكسه ذلك من آثار سلوكية سلبية ، و إنما القصد هنا هو مراجعة و تقويم كل شيء ، و بالطبع فإن هذه العملية تعتمد على البيانات و المعلومات التاريخية للأوقات السابقة .

- التقويم و ترتيب الأولويات(المفاضلة) لا يتم لكل برنامج على حدة و إنما تتم لكل مجموعة قراريه .وتمثل الموازنة الصفرية بهذا المعنى أداة تخطيطية و رقابية تنتهج أسلوبا متميزا في المراجعة و التقويم المستمر للبرامج والأنشطة الحكومية و تنسجم تماما مع الأصول و المبادئ العلمية لعملية اتخاذ القرارات كذلك فإنها تقدم منهجا عمليا في التخطيط الستراتيجي و التكتيكي و التشغيلي للأنشطة و البرامج الحكومية و الرقابة عليها ، فضلا عن أنها تعكس الاتجاهات الحديثة التي تتبنى استخدام الأسس و المبادئ التجارية و الاقتصادية السليمة في مجال الإدارة الحكومية .

- إن الموازنة الصفرية هي التي تتطلب إجراء تقويم شامل ومنتظم لجميع البرامج والمشاريع التي تتضمنها وثيقة الموازنة العامة ولا تعطي أولوية للبرامج والمشاريع تحت التنفيذ على المشاريع الجديدة عند توزيع الإعتمادات وتفترض تخفيض الإعتمادات المالية أو إلغائها للمشاريع تحت التنفيذ إذا تبين عند التقويم انخفاض كفاءتها وعدم تناسب العائد مع تكلفتها.وكذلك نظام يرتكز على المراجعة والتقويم والتحليل لجميع أوجه الإنفاق وليس الزيادات الحاصلة على معدلات الإنفاق الحالية فحسب.

ثالثا- مراحل بناء موازنة الأساس الصفري:

-إعداد الموازنة ابتداء من قاعدة الصفر،على أساس أن الأولوية للبرامج التي تثبت كفاءتها، حيث يتم تقويم جميع البرامج الجديدة وتلك التي يتم تنفيذها من سنوات سابقة ، ونقل مسؤولية الدفاع عن أهمية البرامج من الإدارة العليا إلى الإدارة الوسطى.

- تحليل وتقويم البرامج واثبات جدوى وأهمية جميع البرامج والأنشطة تقع على عاتق مديري الوحدات في مستوى الإدارة الوسطى لتخفيف أعباء الإدارة العليا وزيادة فرص المشاركة على مستوى التنظيم.

رابعا- وظائف موازنة الأساس الصفري.

- **الوظيفة التخطيطية:** اقترح بعض مدراء المؤسسات[1] تسمية الموازنة الصفرية بإسم"التخطيط على الأساس الصفري Zero Base Planning" ،العلاقة بين التخطيط والموازنة تتمحور في أن التخطيط يبين الناتج النهائي المطلوب "المخرجات" ويحدده تحديدا تاما،أما الموازنة فتبين المدخلات المطلوبة وتحددها ، وكما تتجلى في الأسلوب الذي يتم به توزيع الموارد المطلوبة على البرامج والأنشطة طريقة أمثل لاختيار مستوى الإنفاق بشكل أفضل في كل وحدة حكومية وإمكان تخفيضه مع الاحتفاظ بمستوى الخدمات المقدمة نفسها أو تحسينها .

-**الوظيفة الإدارية:**تتمثل بأن هذه الموازنة تتيح الفرصة للمديرين التنفيذيين للإطلاع وبصورة تفصيلية على كل ما تستخدمه الإدارة من مدخلات،كما إنها تبقي الضغط قائما على الإدارات بان تلزم نفسها وتتحمل مسؤوليتها اتجاه أي نشاط تقترحه وأي إنفاق يخصص لها.

- **الوظيفة الرقابية:**تبلورت من خلال ما تقدمه من بيانات عن الأداء وكلفته ونتائجه في كل نشاط حكومي،كما إنها يمكن أن توجه اهتمام السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى التأكد من مدى كفاءة وفعالية هذه الأنشطة في تحقيق الأهداف الملقاة على عاتقها بدلا من التحقق من عمليات الصرف فيصبح دورها الرقابي أكثر أهمية ومعنى.

رابعا- ضرورة استخدام الأساس الصفري في الموازنة العامة :

الموازنة الصفرية تعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة كونها أداة تخطيطية ورقابية تنتهج أسلوبا متميزا في المراجعة والتقويم المستمر للبرامج والأنشطة الحكومية وتنسجم تماما مع الأصول والمبادئ العلمية لعملية اتخاذ القرارات ،كذلك فإنها تقدم منهجا علميا في التخطيط الستراتيجي والتكتيكي والتشغيلي للأنشطة والبرامج الحكومية والرقابة عليها ،فضلا عن ذلك،فإنها تعكس الاتجاهات الحديثة التي تتبنى استخدام الأسس والمبادئ التجارية والاقتصادية السليمة في مجال الإدارة الحكومية ، اذ ان الإصلاح الإداري يمكن ان يتم من خلال الموازنة العامة ، باعتباره الأسلوب المناسب للتعامل مع الموظف العام ، وبالتالي فرض رقابة على كفاءته الإدارية .لذلك يبدو لنا ان اعداد الموازنة العامة على الاساس الصفري يشكل مرحلة متقدمة في تطور عملية اعداد الموازنة العامة وادارتها مضافا لها تقنيات الحاسوب الآلي ،وهنا يتفق هذا التحليل مع المعطيات الحديثة وصولا إلى استخدام نظام الأتمتة الالكترونية الحديثة لأسلوب اعداد وإدارة الموازنة الصفرية . كذلك التطور الآخر الذي حصل في الموازنة التشاركية وهو اهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصولا إلى الحكومة الالكترونية في اعداد ادارة الموازنة العامة ثم المشاركة والإفصاح"الشفافية"والمساءلة والحكم الصالح ، ثم الوصول إلى المشاركة بين القطاع العام والخاص.تجدر الإشارة إلى ان التطورات المشار اليها قد تم استيعابها في الأنموذج الحديث لإعداد وإدارة الموازنة العامة وأضيف اليها المواءمة بين الستراتيجية التنموية والستراتيجيات الوطنية الاخرى ، حيث تعمل الموازنة العامة في أنموذج تكاملي منسجم على تحقيق هدف التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة.

---

[1] خالد شحادة الخطيب ،أحمد زهير شامية،أسس المالية العامة،مصدر سابق،ص٣٣٦..

خامسا- مفهوم الدولة الرّيعيّة :يشير المفهوم إلى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسة ، لاسيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن القدرات الانتاجية لذلك المصدر[١]، اذ ان اول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية Rentier State هو حسين مهدوي والذي نشر سنة ١٩٧٠بحثه الموسوم "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية حالة ايران" . وشخص مهدوي طبيعة الدولة الريعية في انها الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يتأتى من مادة اولية (النفط مثلا). والدولة في هذه الحالة تعتمد على دخل مستديم يأتي من الخارج ولا يشارك الاقتصاد المحلي بشيء يذكر في انتاج النفط او تصنيعه[٢]. وتعد الاحصائيات المحبطة المتعلقة بالفشل الاقتصادي للدول المصدرة للنفط(الريعية) جزءا لايتجزأ من البنية السياسية لتلك الدول والوسائل التي يتم فيها السعي إلى السلطة السياسية والثروة والحصول عليهما[٣].أن السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدول الريعية ، تفرز العديد من المشكلات الاقتصادية ، نظراً لارتباط هذه السياسات بأنظمة اقتصادية اتكالية ، تميل نحو السلوك الاستهلاكي غير المنتج.

سادسا:تحليل الرؤية الايديولوجية للإصلاح الاقتصادي: يرتكز على اعادة النظر في طبيعة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد ،لذلك بالإمكان استثماره في عملية اصلاح البلدان الريعية واقتصاداتها ،في ظل النتائج السلبية التي تمخضت عن التجارب السابقة في مجال التنمية الاقتصادية التي تحققت في عدد من البلدان ذات القطاع الحكومي الكبير ومنها الريعية. ويتضمن الاتجاه الجديد ان تقوم الدولة بدور تنظيمي وإشرافي ورقابي في ادارة الموارد الاقتصادية(الريعية) دون الدخول بشكل مباشر في العمليات الانتاجية والتوزيعية المختلفة[٤] ، وفي اطار ما تقدم فان الأنموذج لاقتصاد السوق الملائم للتنمية ، تقوم على أساس استعمال امكانات الدولة الريعية للنهوض بدور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لكون القطاع الخاص المحلي لايمكنه النهوض بمهمات التنمية والبنى التحتية دون امكانات الدولة الاستثمارية ، فضلا عن أنّ الدعوات المستمرة للاستثمارات الأجنبية لم تأت بأية نتائج تذكر ، وذلك لغياب البيئة الاستثمارية الحقيقية الجاذبة للاستثمارات الخاصة ، المحلية والأجنبية . انّ مثل هذه البيئة الاستثمارية لايمكن أن تتولد إلا من خلال احداث اصلاحات رئسية في البنى المؤسسية المسؤولة عن ادارة الاقتصاد الوطني اعتبارا من توليد وإدارة الموارد المالية وكيفية تخصيص هذه الموارد في الموازنة العامة للدولة، والأساليب والآليات المتبعة في تنفيذ المشاريع العامة ومدى انسجامها ومطابقتها للمواصفات والمعايير الحاكمة لعملية التوازن المناسب بين حجم الانفاق المالي والمنجزات الحقيقية الناجمة عن هذا الانفاق [٥]. وذلك لضمان عمل آليات السوق بكفاءة وفعالية ، و نجاح السياسات التي تعزز من أنشطة القطاع الخاص.

سابعا:الرؤية التحليلية التفاعلية:-

ولتتبع نمط اتجاه العلاقة التكاملية التفاعلية بين (محاربة الظاهرة الريعية والتحول نحو اقتصاد السوق من خلال الاصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية والاجتماعية والفكرية وصولا إلى الانموذج المطور للموازنة العامة للدولة).وذلك من خلال مايأتي:-

١- الظاهرة الريعية وسبل محاربتها :

تعد اغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية ولاسيما النفط ذات اقتصادات وحيدة الجانب تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في تمويل موازنة الدولة وتوفير مستلزماتها ، وحالة كهذه جعلت البلدان النامية تدور في فلك أسواق النفط ، مما جعلها تعاني من مشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط العالمية ، ومن المفترض إن تستفيد الدول المصدرة للنفط عند رواج الأسعار واستخدام عائداتها كدفعة قوية لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي متنوع والتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي، ومن خصائص الدولة الريعية[٦] "ارتفاع معدلات الإنفاق العام بدون الحاجة إلى فرض ضرائب،ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع ألريعي. ،أرتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية (كالنفط) من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من ٨٠% ،الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساس للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه".إن الخصائص أعلاه تشير إلى أن الدولة الريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر للدخل

---

[١] مظهر محمد صالح،الدولة الريعية من المركزية الديمقراطية إلى ديمقراطية السوق ،ط١،بيت الحكمة،بغداد، ٢٠١٠،ص١٨.

2Mathdawin, H "The pattern and problems of economic development in Rentier states: The case of Iran". In Cook M.A.((ed.)studies in the economic history of the Middle East, London, Oxford University press, 1970.

[٣] توبي شيللي ،ترجمة دينا الملاح،النفط –السياسة-والفقر والكوكب،العبيكان،الطبعة الاولى،السعودية، ٢٠١٠،ص٦٠.

[٤] احمد ابو بكر علي بدوي ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة ،صندوق النقد العربي ،ابو ظبي ،الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١١،ص٢.

[٥] عدنان حسين الخياط، نحو نموذج انتاجي لاقتصاد سوق في العراق في ظل ظروف الدولة الريعية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، أيار ٢٠١٣،ص٥.

[٦] خالد عبد الله ، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ٢٠٠٢ ،الحوار المتمدن ، العدد، ٨٦ ،ص ٨.

لاسيما في حالة عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع ، ناهيك عن حالة الاستبداد بالثروة وتوزيعها للتابعين للسلطة وتزايد الإنفاق الحكومي التفاخري ، وكل ذلك اضعف المساهمة المجتمعية في بناء اقتصاد يواكب تطورات العصر .

٢- تطبيق الاصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والسياسية والاجتماعية وذلك من اجل الانتقال السليم والسريع إلى اقتصاد السوق .

- وذلك من خلال تطبيق حزمة واسعة من التشريعات والقوانين والتعليمات والمحفزات وضمان حقوق الملكية وحماية السوق وتحرير الاسعار والتجارة وتخفيض الدعم الحكومي وخصخصة القطاع العام وغيرها.
- اتساع عملية الاعتماد على الايرادات الضريبية مقابل تقليص نسبة الاعتماد على الايرادات الريعية في تمويل الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال الاجراءات الأتية وذلك لتوسيع وتعزيز الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.
-اقامة البنية التحتية المطلوبة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية مع توفير الحماية القانونية لها وتقديم كافة انواع التسهيلات والمحفزات فضلا عن توفير الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي
-العمل وفق لآليات البوت (PPT)(الشراكة بين القطاع العام والخاص)،وذلك للتسريع في اقامة البنى التحتية وإقامة المشاريع التنموية.
-انشاء المناطق الحرة وذلك للمساعدة في اقامة البنى التحتية وتشجيع الشراكة بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي والاستفادة من ميزات المناطق الحرة وتعزيز القيمة المضافة من خلال تشجيع صناعات اعادة التصدير وجلب العملات الصعبة للبلاد.
- انشاء صناديق الثروة السيادية وذلك لكي تؤدي إلى تقليص تدفق العوائد على الحكومة [1] ومن ثم تخفيض هيمنة الدولة على الاقتصاد وبالتالي تقويض الفساد ونهب الريع وكسب الامتيازات وكذلك لعزل تأثيرات تقلبات اسعار الموارد(النفط) عالميا على الاقتصاد الوطني وكذلك للعمل كآلية مندمجة مع الموازنة العامة للدولة.واستخدام ايرادات العوائد النفطية في بناء قاعدة صناعية وزراعية وسياحية وخدماتية (نقل ومواصلات واتصالات) متقدمة والاستفادة من العوائد المالية لهذه القطاعات في رفد الموازنة العامة.
- الاستفادة من تقنية المعلومات والاقتصاد الذكي (الرقمي) والمعرفي وتوظيف التقانات الحديثة (الانترنيت والانترانيت والاكسترانيت) وتكنولوجيا الحواسيب الإلكترونية المتقدمة والأقمار الصناعية في ترقية الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة معرفية وبنية تحتية الكترونية متقدمة وإنشاء المدن الذكية والحكومة الذكية(الالكترونية) والتجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية والنقود الإلكترونية وأتمتة العمليات المصرفية والحسابات والتخطيط المالي والاستراتيجي وغيرها الكثير مما لايتسع المجال لذكره.

٣- الهدف الرئيس هو تحقيق نتائج ايجابية من محاربة الظاهرة الريعية(من خلال زيادة نسبة مساهمة الايرادات الضريبية مقابل انخفاض نسبة مساهمة الايرادات الريعية في تمويل الموازنة العامة للدولة) والتي يجب أن تعتمد كأساس رصين وجوهري لعملية التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال الاصلاحات الاقتصادية والمالية للاقتصاد الوطني ولتعزيز اكتمال البنية الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية المتقدمة وكذلك توفير وإكمال البنية التحتية المعرفية والتقنية (التقانات الذكية) ،ويمكن عرضها من خلال المخطط الآتي :-

مخطط (١) آلية عمل الاقتصاد الوطني وفق الانموذج المحدث.

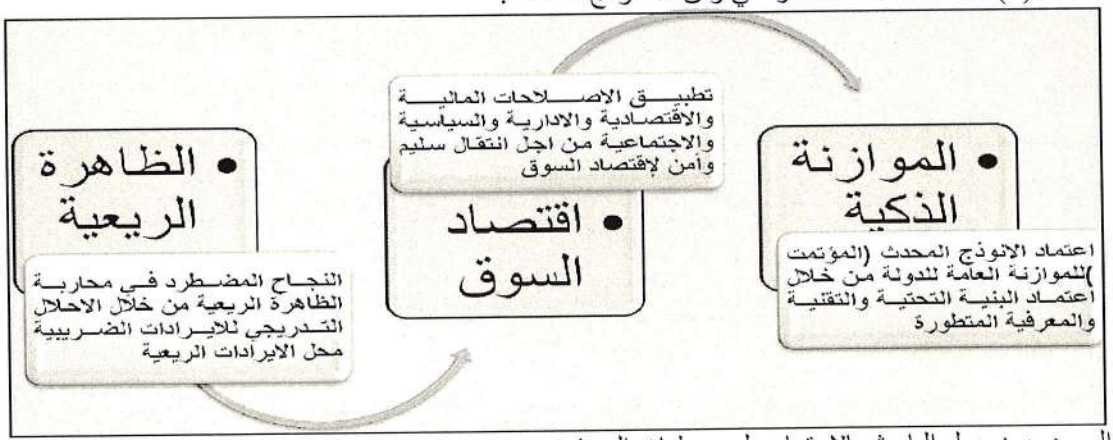

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات البحث.

[1] توماس بالي ، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية : صناديق توزيع العائدات على المواطنين ، نموذج مشكلة النفط بالعراق ، في : النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٢.

المبحث الثاني: الأنموذج الحديث لإعداد الموازنة العامة الذكية. سيتم تحليل معطيات الأنموذج الإماراتي كأنموذج للدول الريعية بشكل مقتضب وذلك لكون هذا الأنموذج يمتلك خاصيتين،الأولى سلبيات الدولة الريعية والثانية ايجابيات التحديث والانسلاخ من الظاهرة الريعية وانعكاسات ذلك في بناء الموازنة العامة الذكية.

أولا:الأهداف الأساسية للبرنامج الجديد للموازنة العامة الإماراتية موضحة بالمخطط الآتي[1].

مخطط (٢)الأهداف الأساسية للأنموذج الجديد للموازنة العامة الإماراتية.

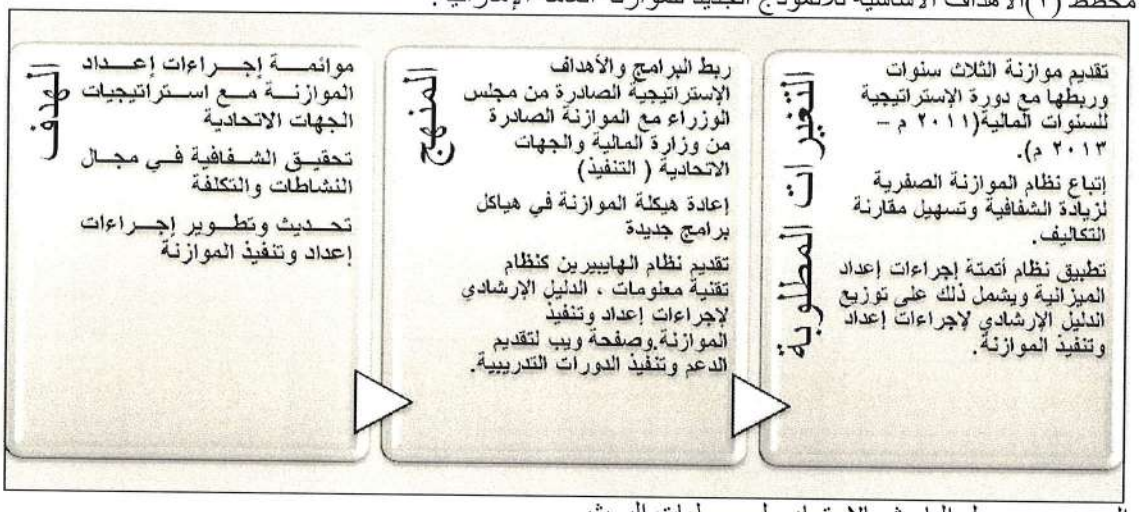

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات البحث.

ثانيا: التحليل البياني لخطوط الاتصال بين كافة الجهات المعنية للمواءمة بين الستراتيجية الاتحادية والموازنة العامة للدولة موضحة بالمخطط الآتي[2].

مخطط (٣)خطوط الاتصال بين كافة الجهات للمواءمة بين الستراتيجية والموازنة العامة.

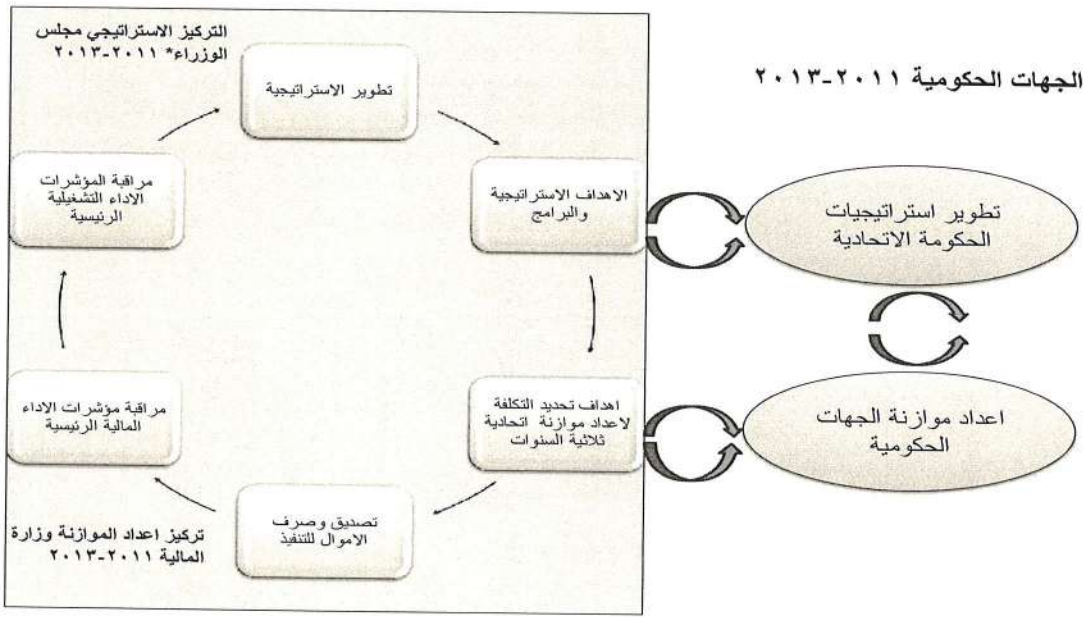

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تطوير اجراءات الموازنة بدولة الامارات العربية المتحدة.

[1] تطوير إجراءات الموازنة بدولة الإمارات العربية المتحدة،United Arab Emirates Ministry of Finance ، رؤيتنا :أن تكون وزارة رائدة عالميا في إدارة الموارد المالية بما يحقق التنمية المستدامة والمتوازنة،www.mof.gov.ae، ٢٠١٣،ص٦.

[2] تتولى وزارة شئون مجلس الوزراء إعداد وتطوير إستراتيجية الحكومة الاتحادية وتحديد اختصاصات الجهات الاتحادية في تنفيذ الإستراتيجية.

ثالثا: خطوات تطبيق الموازنة الصفرية موضحة بالمخطط الآتي[1].

مخطط (٤)خطوات تطبيق الموازنة الصفرية.

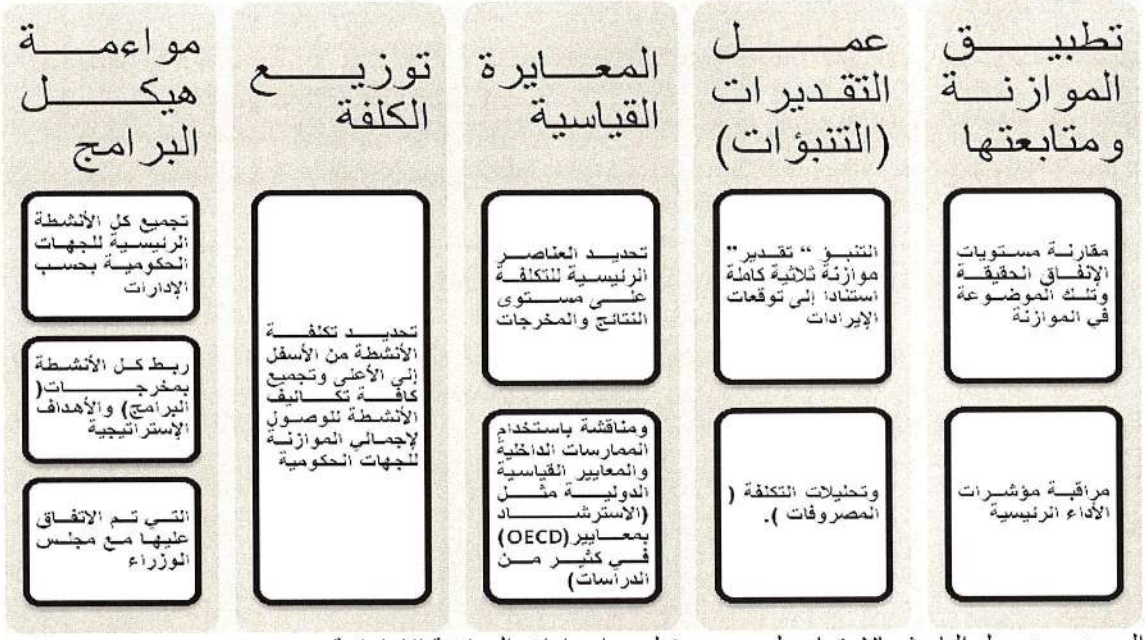

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على مصدر تطوير اجراءات الموازنة الاماراتية.

رابعا :التحليل العملياتي لعملية المواءمة بين الموازنة العامة والستراتجية التنموية والستراتيجيات الأخرى وفقا لآليات التخطيط الستراتيجي.

١- التحليل البنائي لعملية المواءمة بين التخطيط الستراتيجي وإعداد الموازنة لدورة موازنة الثلاث سنوات"

.يشرح المخطط (٥) الإجراء العام للعملية التجريبية لموازنة الثلاث سنوات الشاملة ويبين المراحل الخمسة لإجراء عملية إعداد الموازنة الاتحادية ، بما في ذلك الجهات المعنية وخطوات الإجراء الخاصة بكل مرحلة [2].تجدر الاشارة إلى ان التوصل إلى تنسيق محكم بين التخطيط والموازنة لايعتمد فقط على التخطيط نفسه ولكن ايضا على نظام الموازنة لذلك وجب تكييف هيكل الموازنة وفقا للمتطلبات الجديدة [3].

مخطط (٥) عملية إعداد موازنة السنوات الثلاث .

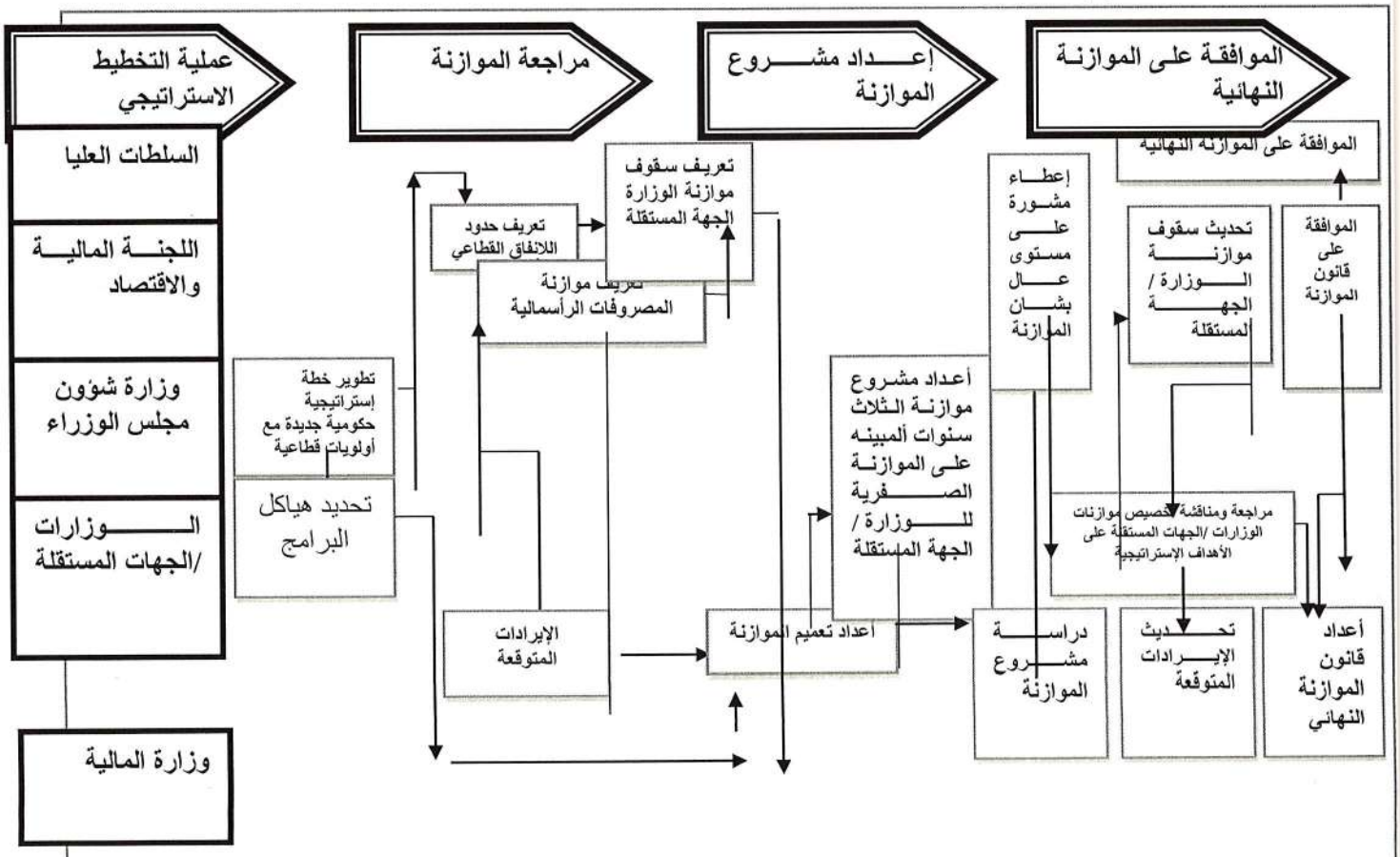

المصدر:وزارة المالية- الإمارات العربية المتحدة،الموازنة العامة للاتحاد- دليل الإجراءات لإعداد الميزانية ،٢٠١٠،ص٤٨ www.mof.gov.ae/budget

خامسا:أتمتة عمليات الموازنة العامة للدولة بإستخدام نظام التخطيط"اوراكل الهايبريون [1].وذلك للفوائد والمزايا المتعددة ومنها التقليل من دورات الموازنة والتخطيط ، يوفر التكامل القوي للمايكرو سوفت أوفيس ، يضمن استخدام بسيط عن طريق استخدام واجهة المستخدم الودية(ويب)، يؤسس لسير او تدفق عمل قوي ، يحقق تكامل البيانات القوي ، يتيح رصد وقياس مستمر لأداء الوزارات والسلطات , يوفر آلية واحد على مستوى المؤسسة للموازنة (صياغة، وتنفيذ، وتوزيع) ،ولفوائده الكبيرة تم إدخال تطبيق نظام أوراكل لإدارة الموارد البشرية بصيغة محدثة في منظمة الأغذية التابعة للأمم المتحدة FAO.

سادسا : نظام تحديد المواقع المستخدم في تطبيق نظام الهايبريون أوراكل كما موضح بالمخطط الآتي.مخطط (٦) مخطط نظام تحديد المواقع لنظام الهايبريون أوراكل.

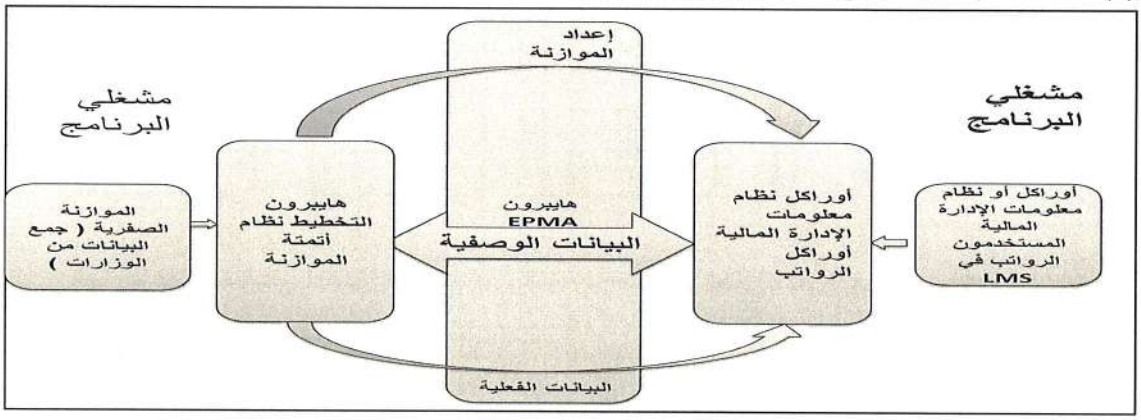

EPMA: Enterprise Performance Management Architect

تاسعا: نظرة عامة لسير العمل في نظام الموازنة الذكية (أتمتة"رقمنة" الموازنة العامة) [2] كما موضح بالمخطط الآتي.مخطط (٧)**نظام رقمنه الموازنة(أتمتة الموازنة العامة).**

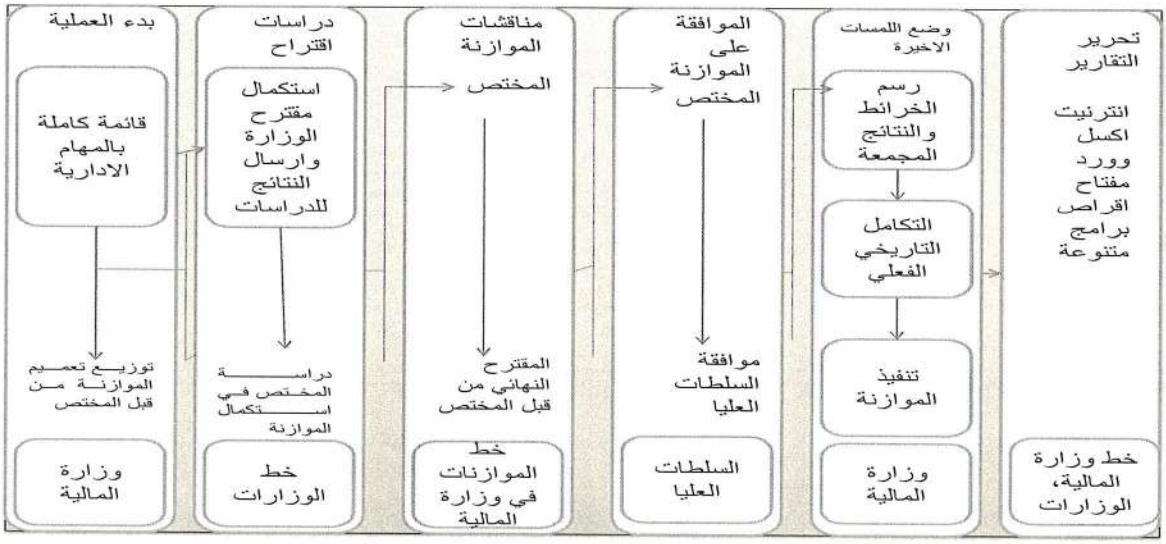

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات الأنموذج الإماراتي.

[1] تطوير إجراءات الموازنة بدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق،ص٤٥.
[2] تطوير إجراءات الموازنة بدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق،ص٤٧.

المبحث الثالث: الإطار العملي لقياس أثر مكونات الموازنة العامة الذكية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أولا :عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي.

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews8.1 لتحليل اثر استخدام الأسلوب الحديث في اعداد وإدارة مكونات الموازنة العامة (كمتغير مستقل) في الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير تابع)، وذلك من خلال وضع أنموذجين ولنفس المتغيرات الاقتصادية ،الأول تمتد سلاسله الزمنية من (١٩٨٨-٢٠١٣) والثاني من (١٩٨٨ -٢٠١٠) وذلك للحصول من خلال التغيرات بين الأنموذجين على تأثير الأسلوب الحديث المستخدم في اعداد وإدارة مكونات الموازنة العامة (الذكية) في دولة الإمارات العربية وتحاشيا للتكرار والإطالة، فقد رأى الباحث أن يعرض ويحلل نتائج الأنموذج الأول فقط ويتم اعتماد مبدأ المقارنة بيانيا بين نتائج الأنموذجين لإيضاح التغيرات الإيجابية للمدة(٢٠١١-٢٠١٣) وهي فترة اعتماد الأسلوب الحديث في اعداد وتخطيط وتنفيذ ورقابة وإدارة الموازنة العامة في الامارات العربية ، يتضمن هذا التحليل المتغيرات الآتية:-

١- متغير الناتج المحلي الإجمالي LOG GDP(لكونه يمثل الصورة المتكاملة والمترجمة للاقتصاد)
٢- متغير الإيرادات الريعية LOG RR(قياس مدى تأثير الظاهرة الريعية فيGDP).
٣- متغير الإيرادات التنموية LOG RC(الهدف قياس منفعة برامج الاصلاح الاقتصادي ومدى تأثير محاربة الظاهرة الريعية والتنويع الانتاجي وزيادة الضرائب)
٤- متغيرالنفقات التشغيلية LOG EC(قياس تأثير هذه النفقات في الناتج المحلي الاجمالي وضرورة ترشيدها وزيادة انتاجيها ومحاربة السلوك الريعي الاستهلاكي التبذيري وممارسات الفساد .
٥- متغير النفقات الاستثماريةLOG EA (قياس تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي وضرورة توسيعها وذلك للاستفادة القصوى من الموارد الريعية كدفعة قوية لباقي القطاعات الاقتصادية وهذا ينسجم مع فرضية البحث وهي محاربة الظاهرة الريعية من خلال تفعيل اليات الاصلاح المالي والإداري والاقتصادي للانتقال إلى اقتصاد السوق والعمل على تحديث الموازنة العامة للدولة بالشكل الذي يتناغم والنجاح المتحقق في هذه التحولات والاستفادة من الثورة المعرفية والأتمتة والاقتصاد الذكي وغيرها الكثير.سيتم استخدام منهج السببية في هذا المبحث وسيكون المتغير التابع الرئيس هو LOGGDP اما المتغيرات المستقلة (LOGEA,LOGEC,LOGRR,LOGRC) بتخلف زمني معين، وحسب سببية كرانجر يمكن ان يصبح كل متغير من هذه المتغيرات متغيرا تابع وبقية المتغيرات تكون متغيرات مستقلة.

ثانيا :- اختبار استقرارية Stationarity المتغيرات .

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، بعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (١)،كما يعرض الملحق القياسي اختبارات جذر الوحدة واختيار الاختبار المعنوي.

جدول (١) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	أوقات الإبطاء	المستوى				الفروق الاولى			
		a		b		a		b	
		t المحتسبة	t الجدولية	t المحتسبة	t الجدولية	t المحتسبة	t الجدولية	t المحتسبة	t الجدولية
LOGGDP	١	-١،٩٥	-٣،٦٠	٠،٣٤	-٢،٩٩	-٤،٣١*	-٣،٦١	-٤،٤١	-٢،٩٩
LOGEA	١	-١،٥٨	-٣،٦٠	٢،٠٧-	-٢،٩٩	-٥،٥١*	-٣،٦١	-٥،٤٦	-٢،٩٩
LOGEC	١	-٢،٤١	-٣،٦٠	١،٥٥	-٢،٩٩	-٤،٧٣*	-٣،٦١	-٤،١٥	-٢،٩٩
LOGRR	١	-٢،٧٨	-٣،٦٠	-١،١٥	-٢،٩٩	-٥،٦٠*	-٣،٦١	-٥،٦٦	-٢،٩٩
LOGRC	١	-٣،١١	-٣،٦٠	١،٥٥	-٢،٩٩	-٥،٦٨*	-٣،٦١	-٥،٣٢	-٢،٩٩

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام
b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط
* معنوية عند مستوى ٥% . **المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.**

ونلاحظ من خلال الجدول بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة على المستوى ، لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (٥%) وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى I(1) سواء أكان ذلك بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام.

ثالثا:- اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

اشرنا سابقا ان التكامل المشترك يوضح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، وبما ان التحليل يحتوي على خمسة متغيرات داخلية فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا فعلى الأكثر يوجد أربعة متجهات للتكامل المشترك فيما بينهم. وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (٢).

جدول (٢) اختبار التكامل المشترك لجوهانسون.

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	الفرضية البديلة	فرضية العدم
اختبار Trace			
٦٩،٨٢	١١٨،٠٨*	r>1	r=0
٤٧،٨٦	٦١،٨٤*	r>2	r≤1
اختبار Maximum			
٣٣،٨٨	٥٦،٢٤*	r=1	r=0
٢٧،٥٨	*٣٣،٧٥	r=2	r=1

** تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥%

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.

نلاحظ من خلال الجدول (٢) ان نتائج اختبار جوهانسون تشير إلى وجود متجهين للتكامل المشترك وذلك حسب اختبار الأثر Trace ومن ثم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (٥%) أما اختبار والقيمة العظمى Maximum لجوهانسون يشير إلى وجود متجهين عند مستوى معنوية (٥%). الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا يعني عدم إمكانية وجود الانحدار الزائف فضلا عن ان النتائج تشير إلى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

رابعا: اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Test)

يستخدم اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة اذ يظهر هذا الاختبار اتجاه السببية فيما اذا كان باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين او ان كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما موضحة في الجدول (٣):-

جدول (٣) اختبار السببية لكرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/12/14 Time: 19:21			
	Sample: 1988 2013		
		Lags: 1	
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0940	3.06269	25	LOGEC → LOGEA
0.1865	1.85894		LOGEA LOGEC

0.0812	3.34020	25	LOGGDP → LOGEA
0.1421	2.31815	LOGGDP	LOGEA
0.0304	5.35063	25	LOGRC → LOGEA
0.1089	2.79267	LOGRC	LOGEA
0.0380	4.87273	25	LOGRR → LOGEA
0.1089	2.79231	LOGRR	LOGEA
0.0208	6.20144	25	LOGGDP → LOGEC
0.5515	0.36574	LOGEC	LOGGDP
0.2028	1.72313	25	LOGRC LOGEC
0.0008	15.0918	LOGRC	→ LOGEC
0.0184	6.47962	25	LOGRR → LOGEC
0.0684	3.67160	LOGRR	LOGEC →
0.7790	0.08068	25	LOGGDP LOGRC
0.0015	13.0512	LOGRC	LOGGDP →
0.2337	1.49929	25	LOGGDP LOGRR
0.0069	8.88630	LOGRR	LOGGDP →
0.0007	15.5798	25	LOGRR → LOGRC
0.2018	1.731511	LOGRR	LOGRC

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.

وخلاصة اختبار السببية لكرانجر ما يأتي:-

- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاه واحد بينLOGEC و LOGEA اي ان التغيرات السابقة في LOGEC تفسر التغيرات الحالية فيLOGEA .
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاه واحد بين LOGGDP إلى LOGEAأي ان التغيرات السابقة في LOGGDP تفسر التغيرات الحالية في LOGEA.
- وجود علاقة تبادلية وباتجاه واحد بينLOGRC وLOGEA أي ان التغيرات السابقة في LOGRC تفسر التغيرات الحالية فيLOGER .
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من LOGRRو LOGEA اي ان التغيرات السابقة في LOGRR تفسر التغيرات الحالية في LOGEA.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من LOGGDPوLOGEC اي ان التغيرات السابقة في LOGGDP تفسر التغيرات الحالية في LOGEC.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين LOGEC إلى RCLOG اي ان التغيرات السابقة في LOGEC تفسر التغيرات الحالية فيLOGRC .
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين LOGRR وLOGEC اي ان التغيرات السابقة في LOGRRتفسر التغيرات الحالية في LOGEC وبالعكس.
- وجود علاقة سببية بإتجاه واحد بين LOGGDP وLOGRC اي ان التغيرات السابقة في LOGGDPتفسر التغيرات الحالية فيLOGRC .
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاه واحد بين LOGGDP وLOGRR اي ان التغيرات السابقة في LOGGDP تفسر التغيرات الحالية فيLOGRR .
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين LOGRR إلىLOGRC اي ان التغيرات السابقة في LOGRRتفسر التغيرات الحالية في LOGRC.

نستنتج مما تقدم بأن جميع المتغيرات تكون العلاقة بينها بإتجاه واحد عدا علاقة واحدة تكون باتجاهين واحد أي ان احدهما يؤثر على الاخر.

خامسا: تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates)

قبل إجراء تحليل أنموذج VAR لمتغيرات الأنموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول(٣) اذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار سكوارز (SC) ومعيار هانان– كوين بصورة أساسية اذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:-

جدول (٤) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
4.836116	5.012278	4.768503	8.10e-05	NA	-54.60629	0
-0.511062*	0.545912*	-0.916739*	2.89e-07*	146.0196*	41.45924	1

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).

LR: اختبار LR. FPE: الخطأ التنبوئي النهائي. AIC: معيار اكايك.SC : معيار سكوارز. HQ: معيار هانان - كوين.

المصدر:- **المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.**

ومن الجدول أعلاه نستنتج بان عدد أوقات الإبطاء هو مدة واحدة اعتماداً على معيار اكايكي AIC وسكوارز SC، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه التي لها اقل قيمة. ولمعرفة فيما إذا كان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار، يتم ذلك من خلال ملاحظة الشكل البياني (١):-

شكل (١) يبين استقرارية البيانات عند الفروق الاولى لمتغيرات الدراسة

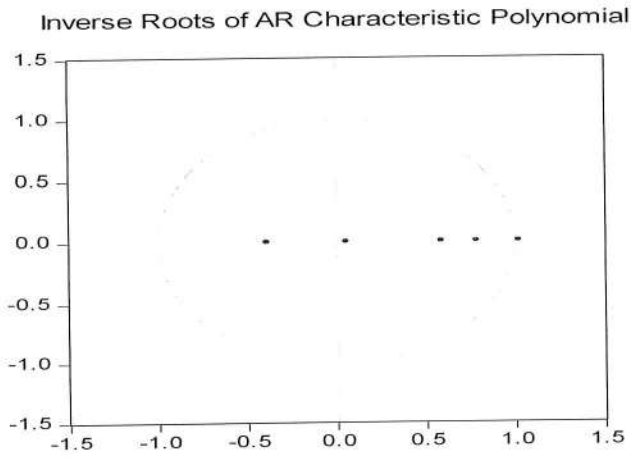

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.

نلاحظ من الشكل بان المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ما يعني ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي او عدم ثبات التباين. وان تذبذب البواقي ونرى انها تتذبذب حول الصفر.وبعد معالجة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لها سننتقل إلى تقدير وتحليل أنموذج VAR، وبعد تقدير الأنموذج كانت النتائج كما موضحة في الجدول (٥) وكما يأتي:-

جدول(٥) نتائج تحليل أنموذج VAR:

LOGRR	LOGRC	LOGGDP	التغير في LOGGDP	LOGGDP	LOGEC	LOGEA	المتغيرات
		1988-2010	2011-2013	1988-2013			
		بدون الأتمتة	أثر الأتمتة	مع الأتمتة			
-0.100902	0.166315	-0.136416	-0-039221	-0.175637	0.015598	0.266753	LOGEA(-1)
(0.14543)	(0.11390)	(0.02984)		(0.03684)	(0.05388)	(0.23934)	
[-0.69383]	[1.46023]	[-4.57122]		[-4.76731]	[0.28949]	[1.11454]	
-0.030847	0.620689	0.244474	-0.119354	0.125120	0.800031	-0.044764	LOGEC(-1)
(0.30954)	(0.24243)	(0.11015)		(0.07842)	(0.11468)	(0.50942)	
[-0.09965]	[2.56032]	[2.21948]		[1.59557]	[6.97605]	[-0.08787]	
0.533320	0.211819	0.559487	0.12537	0.684857	0.156989	-0.432518	LOGGDP(-1)
(0.36785)	(0.28809)	(0.12006)		(0.09319)	(0.13629)	(0.60539)	
[1.44984]	[0.73524]	[4.66003]		[7.34916]	[1.15191]	[-0.71445]	
0.051766	-0.231182	-0.005496	0.013724	0.008228	-0.009082	0.536464	LOGRC(-1)
(0.26282)	(0.20584)	(0.04628)		(0.06658)	(0.09737)	(0.43254)	
[0.19696]	[-1.12312]	[-0.11876]		[0.12358]	[-0.09327]	[1.24026]	
0.527964	0.280107	0.328088	0.099229	0.337317	0.070744	0.516213	LOGRR(-1)
(0.28010)	(0.21937)	(0.06819)		(0.07096)	(0.10378)	(0.46097)	
[1.88492]	[1.27687]	[4.81127]		[4.75371]	[0.68171]	[1.11983]	

-0.369901	-3.424504	0.071312		0.610722	-0.518574	3.018907	C
(1.27901)	(1.00170)	(0.08621)		(0.32402)	(0.47387)	(2.10493)	
[-0.28921]	[-3.41868]	[0.82718]		[1.88484]	[-1.09434]	[1.43420]	
0.911666	0.939440	0.992179		0.993596	0.984453	0.744018	R-squared
0.888421	0.923503	0.989734		0.991910	0.980361	0.676528	Adj. R-squared
1.998181	1.225650	0.000684		0.128241	0.274285	5.412087	Sum sq. resids
0.324295	0.253984	0.006538		0.082155	0.120150	0.533710	S.E. equation
39.21869	58.94796	405.9297		589.5523	240.6131	11.03899	F-statistic
-3.890483	2.219094	82.94828		30.43555	20.93235	-16.34545	Log likelihood
0.791239	0.302472	-6.995298		-1.954844	-1.194588	1.787636	Akaike AIC
1.083769	0.595003	-6.697741		-1.662314	-0.902057	2.080166	Schwarz SC
11.34216	8.954919	2.524635		12.69209	11.25183	10.28920	Mean dependent
0.970842	0.918302	0.064531		0.913423	0.857365	0.938398	S.D. dependent

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.

( ) تعني Standard errors،[ ] تعني اختبار t

تحليل جدول نتائج نموذج VAR:

من معطيات تحليل جدول نتائج نموذج VAR المقدر الموضح في الجدول (5)، نلاحظ بشكل رئيس المقارنة بين نتائج تأثيرات المتغيرات المعتمدة للأنموذجين الاول والثاني واللذاين يمثلان المدة بعد الأتمتة (الاول ١٩٨٨-٢٠١٣) والثاني قبل الأتمتة (١٩٨٨-٢٠١٠) ،أن نتائج الأتمتة بدت واضحة من خلال أن التأثير في الناتج المحلي الاجمالي للأول أكبر من الثاني ،رغم أن هذا الفرق ليس كبيراً كون البرنامج لازال في بدايته ،الذي أدى بشكل رئيس الى تخفيض عجز الموازنة خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٣) وذلك للانفلات من تأثيرات الظاهرة الريعية التي تقود وبشكل تلقائي الى زيادة عجز الموازنة العامة استجابة لآليات موازنة البنود التي تعمل على استيعاب أي قدر ممكن من الأموال وتزيد عليه وذلك في أوقات التذبذب الشديد لأسعار المورد الريعي من خلال الاقتراض الخارجي والداخلي ،الأمر الذي ينسحب بتأثيراته السلبية على الاقتصاد الوطني من خلال ،معدل تضخم مرتفع ،بطالة عالية، وغيرها الكثير...

اذ ومن واقع بيانات الأنموذجين الأول مع الأتمتة والثاني من دون الأتمتة ،ومن خلال تبيان أثر مكونات الموازنة العامة على المتغير الرئيس (LOGGDP) للأول (مع الأتمتة) والثاني(بدون الأتمتة) وعزل التأثير لمدة الأتمتة (٢٠١١-٢٠١٣) ،لاحظنا أن تأثير المتغير EA على متغيرالGDP كان(0039221-) وهو ايجابي منخفض ،أما تأثير المتغيرEC على متغيرالGDP(0.119354-) ، أما تأثير المتغيرGDP على نفسه كان

0.12537 وكان ايجابي ،وكان تأثير المتغير RCعلى متغيرالGDP كان 0.013724 وهو ايجابي ، وكان تأثير المتغير RRعلى متغيرالGDP كان0.099229،وهو ايجابي.

ونلاحظ أيضاً بأن أثر مكونات الموازنة العامة (الإيرادات الريعية(*RR*) والإيرادات الضريبية (*RC*) والنفقات الاستثمارية(*EA*) والنفقات التشغيلية(*EC*)) على الناتج المحلي الإجمالي يمتد لفترة واحدة (سنة)،وذلك للأنموذج الثالث في الجدول أعلاه ووفق المؤشرات السابقة، وكانت المتغيرات المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي هي الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة (اذ ان تغير الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة بنسبة ١%يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (٠،٦٨)وهذا طبيعي ولكون ان التغيرات السابقة في الناتج المحلي الاجمالي وفي جدول تحليل التباين تفسر مانسبته ٩٩% وتصل الى ٣٨% في نهاية المدة من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية.

في حين ان زيادة الايرادات الريعيةRR للسنة السابقة بنسبة (1%) ستؤدي إلى ارتفاع في متغيرGDP بنسبة(٠،٣٤) والذي يرتبط بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية وذلك يفسر الطبيعة الريعية للاقتصاد الاماراتي ولكنها في تنازل تدريجي بسبب الاستخدام الامثل للعوائد الريعية من خلال اعتماد آلية اقتصاد السوق والإصلاح الاقتصادي الريعي والتنويع الانتاجي وإتباع الانموذج الحديث في بناء وإدارة الموازنة العامة للدولة وتخفيض العجز من خلال اعادة بناء مكوناتها الأساسية وتحسين نسبة تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات الضريبية(*RC*) لسنة سابقة والتي تؤدي إلى ارتفاع طفيف وأقل في متغيرGDP بنسبة (٠،٠٠٨) وذلك بسبب ارتفاع درجة التنويع الانتاجي ومحاربة الظاهرة الريعية التدريجي،وعند جمع الاثرين الإيرادات الريعية والتنموية على الناتج المحلي الاجمالي تكون طردية بنسبة(٠،٣٥) وهي في تزايد تدريجي.

أما بالنسبة لتغير النفقات الاستثمارية (*EA*) بنسبة ١% فهي تؤثر سلبيا على الناتج المحلي الاجمالي وذلك بنسبة (-٠،١٨) وذلك لسنة سابقة والسبب يعود إلى توجه هذه الاموال للاستيراد الخارجي للمعدات ورأس المال المادي وذلك لخلق تراكم رأسمالي في مراحل لاحقة ،أما بالنسبة لمتغير النفقات التشغيلية (*EC*) فتكون العلاقة طردية بنسبة(٠،١٣) وذلك بسبب كون هذا الإنفاق الاستهلاكي يتجه للداخل بسب النهضة العمرانية والمالية والاقتصادية والسياحية والزراعية والصناعية وقطاع الخدمات وناتج المناطق الحرة وصناديق الثروة السيادية وآليات الشراكة بين القطاع العام والخاص في استيعاب الإنفاق الاستهلاكي وتقليل الاستيرادات الاستهلاكية وفيما لو جمعنا كلا الاثرين للنفقات الاستثمارية والاستهلاكية (*EA,EC*) وذلك كالآتي(-٠،١٧٥٦٣+٠،١٢٥١٢٠=٠،٠٥٠٥١٧-) أي(-٠،٠٥) ،اذ يتبين أن النتيجة النهائية للنفقات العامة سلبية بنسبة طفيفة على الناتج المحلي الاجمالي وذلك يشير إلى حقيقة رئيسة ان اغلب الاستيرادات الاماراتية هي رأس مال مادي وهذا يتفق مع فرضية البحث أن محاربة الظاهرة الريعية من خلال الاصلاح الاقتصادي الريعية واعتماد الانموذج المحدث للموازنة العامة بدأ يثمر تدريجيا في الاقتصاد الاماراتي من خلال المتغير التابع الرئيس وهو الناتج المحلي الاجمالي ،ويتضح من خلال جدول تحليل التباين أن متغيري (النفقات الاستثمارية *EA* ،الايرادات الريعية *RR* ،يفسران ٢٢،٣٤، ٣٠،٣٥ على التوالي من تباين *GDP*) ، كانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج (R^2) ٩٩% اي ان هذه المتغيرات تفسر ٩٩% من التغيرات التي تحدث في GDP والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج ، كانت قيمة ($\acute{R}^2$) ٩٩% وكانت قيمة F المحتسبة ٥٨٩.

والأنموذج معنوي لان F المحتسبة اكبر من الجدولية وكانت هذه النتائج الايجابية بسبب تسريع امتلاك البنى التحتية الضرورية للتطور المذهل الذي تعيشه الإمارات من خلال محاربة الظاهرة الريعية والإصلاح الاقتصادي الريعي وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات الداخلية والخارجية وإنشاء صناديق الثروة السيادية وعملية عزلها عن الاقتصاد الوطني وتوظيف نسبة كبيرة من عوائد الريع النفطي فيها،لذلك اتبعت الامارات عملية تطوير وتحديث وأتمتة الموازنة العامة وإتباع الموازنة الصفرية المتعددة السنوات وآلية البرامج والافادة من منافع الموازنة الصفرية متعددة السنوات وذلك لاعتماد التخطيط الاستراتيجي لتجاوز عجز الموازنة ،بدءً من ٢٠١١-٢٠١٣،وبالفعل حققت تقدماً من خلال تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة

سادسا:- تحليل دوال استجابة النبضة (IRF)

يوضح الجدول (٦) استجابة GDP (الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل انعكاس لتحديث مكونات الموازنة العامة للدولة) ،لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى ونلاحظ ان استجابة (الناتج المحلي الاجمالي) للصدمات غير المتوقعة في المتغير نفسه يكون موجبا ويبدأ ب(٠،٠٨١٨٩٧)،وينتهي (٠،٠٨٨٧٩٣)،هذا فيما يتعلق بصدمته على نفسه أما استجابته للصدمات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في مكونات الموازنة العامة فهي كالتالي(صدمة EA النفقات الاستثمارية فتبدأب -٠،٠٠١٦٠٤سلبية وتنتهي-٠،٠٨٠٩٩٠ سالبة)،(صدمة EC النفقات التشغيلية فتبدأ ب-٠،٠٠٦٣٠٨ سالبة وتنتهي ٠،٠٤١٨٨٨بموجبة)،(صدمة RR الايرادات الريعية فتبدأ ب٠،٠٠٠٠٠٠موجبة وتنتهي ب

٠,٠٧٧٤١٧)،(صدمة RC الايرادات الضريبية فتبدأ ب٠,٠٠٠٠٠٠موجبة وتنتهي ب-٠,٠١٨٦٨٤سالبة).كما في الجدول الآتي.

جدول (٦) استجابة GDP لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في نفسه وبقية المتغيرات.

Response of LOGGDP:					
LOGRR	LOGRC	LOGGDP	LOGEC	LOGEA	Period
0.000000	0.000000	0.081897	-0.006308	-0.001604	1
0.080278	0.008993	0.069693	0.032576	-0.024149	2
0.078441	-0.011910	0.074187	0.036683	-0.038026	3
0.075244	-0.010508	0.076943	0.036780	-0.055994	4
0.073835	-0.014999	0.079554	0.037732	-0.063748	5
0.073585	-0.015686	0.081581	0.038429	-0.070067	6
0.074047	-0.017019	0.083489	0.039295	-0.073798	7
0.074937	-0.017615	0.085273	0.040135	-0.076752	8
0.076093	-0.018228	0.087035	0.041009	-0.079007	9
0.077417	-0.018684	0.088793	0.041888	-0.080990	10

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.

الجزء الأول من الشكل اعلاه يبين استجابة GDP لحدوثه صدمة بمقدار انحراف معيار واحد بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الأخرى والجزء الثاني يبين استجابة المتغيرات(EC,RR.RC، EA) لحدوث صدمة بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الاخرى.

سابعا:- تحليل مكونات التباين (VD)

يبين الجدول (٧) نتائج تحليل مكونات التباين الخاص بالناتج المحلي الاجمالي المتأتي من الصدمات التي تحدث في متغيرات الأنموذج. يبين العمود ٢ من الجدول الخطأ المعياري S.E، أما بقية الأعمدة فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي.

جدول (٧) تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of LOGGDP:

LOGRR	LOGRC	LOGGDP	LOGEC	LOGEA	S.E.	Period
0.000000	0.000000	99.37234	0.589517	0.038139	0.082155	1
32.58718	0.408955	58.47482	5.567255	2.961789	0.140629	2
36.65634	0.648068	49.66443	7.119295	5.911867	0.185383	3
36.12324	0.659080	45.47883	7.516574	10.22228	0.224827	4
34.84841	0.820270	43.08794	7.676581	13.56680	0.260845	5
33.57705	0.927072	41.47056	7.723918	16.30140	0.294521	6
32.50370	1.027292	40.33130	7.742604	18.39510	0.326306	7
31.62904	1.104071	39.48466	7.749009	20.03322	0.356616	8
30.92439	1.166929	38.83809	7.753257	21.31734	0.385741	9
30.35409	1.217147	38.33017	7.757312	22.34128	0.413928	10

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.

نلاحظ من الجدول بأن متغير GDP يفسر ٩٩،٣٧% من مكونات التباين في GDP في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع ليصل إلى ٣٨،٣٣ % بعد مرور ١٠ سنوات. أما متغير EA (النفقات الاستثمارية)يفسر ٠،٠٣% من مكونات التباين في GDP في السنة الاولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ثم يرتفع ليصل في السنة العاشرة إلى ٢٢،٣٤% من مكونات التباين في الناتج المحلي الإجمالي ،إذ إنه يعتبر المتغير الأكثر تأثيرا بعد متغير GDPوRR وذلك بسبب إنها تستوعب كلا من محاربة الظاهرة الريعية بتخفيض النفقات الاستهلاكية التبذيرية وزيادة النفقات الاستثمارية المنتجة وكذلك تستوعب نتائج الاصلاح الاقتصادي والمالي والموازني من خلال تنشيط وتحفيز الاستثمار المحلي الخاص والعام والأجنبي . أما متغير EC فانه يبدأ بتفسير ٠،٥٩% من مكونات التباين لمتغير GDP في السنة الاولى ويستمر بالزيادة ليصل في السنة العاشرة إلى ٧،٧٦% من مكونات التباين وهو دلالة على ضرورة تخفيضها وترشيدها.

المتغير الآخر هو RR(الإيرادات الريعية) في السنة الثانية فان يفسر٣٢،٥٦% من مكونات التباين ليصل إلى ٣٠،٣٥% في السنة العاشرة وذلك كدليل على قوة تأثيرها وكذلك ضرورة الاستفادة من التوظيف الأمثل لها في أثار محاربة الظاهرة الريعية والإصلاح الاقتصادي معا من خلال استثمار العوائد الريعية لإحداث تنويع انتاجي في الصناعة والزراعة والسياحة والمعلوماتية وغيرها وتعزيز العوائد الضريبية . في حين متغير RC(الإيرادات الضريبية ،التنموية) في السنة الثانية فانه يفسر ٠،٤٠% ليصل في السنة العاشرة إلى ١،٢٢% وهذا يشير إلى تواضع دورها رغم أهميته ويجب العمل على تطويره وضرورة أخذ دوره الملائم في انعكاس

أفضل لتحديث الموازنة العامة ممثلة بمكوناتها على الناتج المحلي الاجمالي الذي يعبر عن الاقتصاد الوطني بشكل رقمي، وعليه سيكون الدور الأكبر للمتغيرات حسب الترتيب (الناتج المحلي الاجمالي والنفقات الاستثمارية والإيرادات الريعية وبنسبة اقل كل من النفقات التشغيلية والإيرادات الضريبية) في تفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي والذي هو انعكاس لفائض وعجز الموازنة العامة (ممثلة بمكوناتها)خلال مدة الدراسة. والجدول (٧) يوضح تحليل التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى.

من خلال ما تقدم تبين ان اثر صدمة الناتج المحلي الإجمالي(تمثل انعكاس لتطوير وتحديث مكونات الموازنة العامة للدولة) من خلال ترشيد النفقات العامة والاعتماد على زيادة وكفاءة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة وتعزيز انتاجية النفقات العامة وكذلك تنويع الانتاج الوطني ومصادر الدخل.

ثامنا:المقارنة البيانية بين النتائج الأساسية للأنموذجين (الأول"١٩٨٨-٢٠١٣" والثاني "١٩٨٨-٢٠١٠) لإيضاح نمط التغير للمدة(٢٠١١-٢٠١٣).

١- المقارنة بين نمط استقرارية البيانات عند الفروق الاولى لمتغيرات الدراسة للأنموذجين.

الشكل البياني (٢)(الأنموذج الثاني١٩٨٨-٢٠١٠)

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

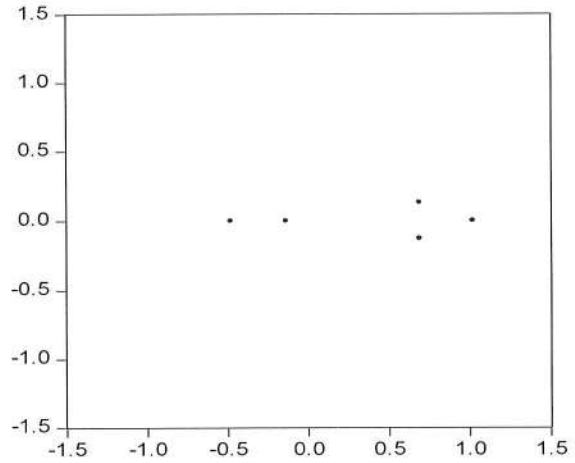

(الأنموذج الاول١٩٨٨-٢٠١٣)

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

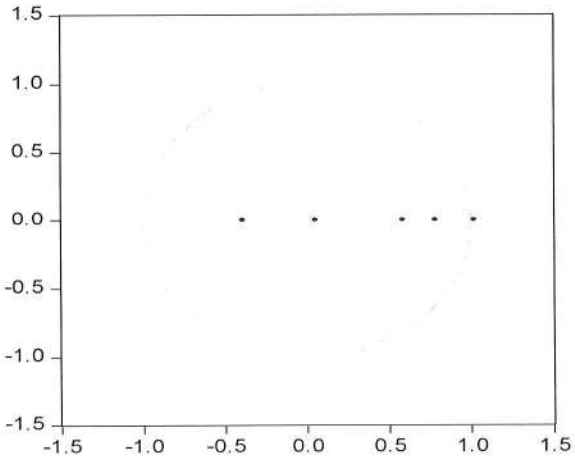

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن نمط استقرارية البيانات للأنموذج الأول(١٩٨٨-٢٠١٣) أفضل مقارنة بالأنموذج الثاني (١٩٨٨-٢٠١٠) وذلك للفرق الملاحظ من خلال الرسمين البيانيين أعلاه وهو دخول القيمة المبينة إلى داخل دائرة الوحدة وانها تأخذ خط مستقيم والذي يوضح بان المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ما يعني ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي او عدم ثبات التباين

والاتجاه نحو الاستقرار وهو يطابق فرضية الدراسة بتخفيض عجز الموازنة العامة الإماراتية (ممثلة بمكوناتها) ورفع الناتج المحلي الإجمالي للمدة من ٢٠١١-٢٠١٣ وذلك نظرا لاعتماد الأسلوب الحديث في اعداد وإدارة الموازنة العامة الذكية في دولة الأمارات العربية وهو مايتفق مع فرضية الدراسة.

- المقارنة بين تقلبات الإستقرارية للمتغيرات في كلا الأنموذجين.

الشكل البياني(٣)(الأنموذج الأول ١٩٨٨-٢٠١٠) (الأنموذج الثاني ١٩٨٨-٢٠١٣)

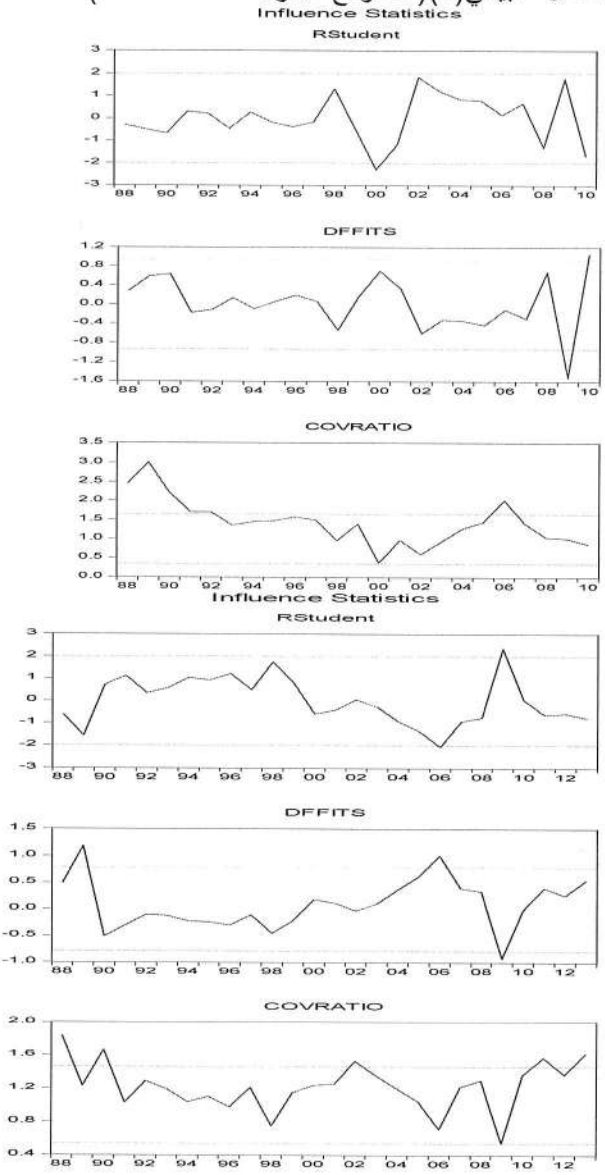

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews8.1.

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن نمط التقلبات في استقرارية البيانات للأنموذج الأول(١٩٨٨-٢٠١٣) أفضل مقارنة بالأنموذج الثاني (١٩٨٨-٢٠١٠) وذلك للفرق الملاحظ من خلال الرسمين البيانيين أعلاه وهو معالجة التقلبات القوية في ٢٠١٠ والاتجاه نحو الاستقرار وهو يطابق فرضية البحث بتخفيض عجز الموازنة العامة الإماراتية(ممثلة بمكوناتها) وانعكاس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي للمدة من ٢٠١١-٢٠١٣ وذلك نظرا لاعتماد الأسلوب الحديث في اعداد وإدارة الموازنة العامة الذكية في دولة الأمارات العربية وهو مايتفق مع فرضية البحث.

الاستنتاجات:-

مما تقدم ومن خلال استعراض إشكالية إدارة الموازنات العامة في الدول الريعية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق – الإمارات أنموذجا مع إشارة للعراق توصلت الدراسة إلى ما يأتي:-

١- أن الموازنة العامة للدولة هي أخطر وأهم عملية ادارية واقتصادية ومحاسبية وفنية وتخطيطية وتقنية ،اذ انها تحتوي على العناصر الرئيسية لبناء وإدارة الدولة وفقا لاعتبارات عديدة منها" مصادر الإيرادات العامة المتوفرة وطرق تحصيلها ،درجة التنوع الإنتاجي في الدولة ومقدار مرونة استجابة الإيرادات العامة للصدمات المتنوعة الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ".

٢- وجود علاقة وثيقة ومترابطة بين جدلية"ادارة الموازنات العامة ومفهوم الدولة الريعية ومرحلة وآليات التحول نحو اقتصاد السوق "،إذ تشكل عملية تخطيط وإدارة الموازنة العامة موضوعا جوهريا ،محوريا ،بالغ الدقة والتعقيد لكون الظاهرة الريعية وكذا ادارة عملية التحول الانتقالي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تستلزم بناءا خاصا لنظام بناء وتخطيط وإدارة الموازنة العامة بشكل تفاعلي يستجيب للحالتين "الريعية و الانتقالية" ويتعامل معهما بشكل مناسب .

٣- أن الظاهرة الريعية هي التي تقود آلية عملية بناء وتخطيط وإدارة الموازنة العامة للدولة الريعية ولاتستطيع الموازنة العامة ان تؤدي دورها وفقا للاستحقاقات العامة اذ انها تتحول إلى الية تنفيذية استيعابية للأموال الريعية وفق النوع التقليدي للموازنة العامة كونه يستجيب للآلية الريعية من خلال تغلب الإرادة السياسة المرافقة للظاهرة الريعية على الإدارة الاقتصادية الحديثة .

التوصيات:-

مما تقدم ومن خلال معطيات الدراسة امكن التوصل إلى التوصيات التالية :-

١- العمل على وقف تداعيات الظاهرة الريعية وتغلغلها في آليات عمل الاقتصاد الوطني وخصوصا اسلوب بناء وإدارة الموازنة العامة وتحويل مفهوم لعنة الموارد إلى مفهوم نعمة الموارد من خلال اعتماد الاساليب الحديثة في بناء وإدارة الموازنة العامة وإشاعة مبدأ شفافية الموازنة العامة المفتوحة وتعزيز التنوع الانتاجي وعدم الاعتماد على احادية المورد .الاستجابة العلمية الحديثة في بناء وإعداد الموازنة العامة مع معطيات آليات التحول الاقتصادي السليم إلى اقتصاد السوق .

٢- اعتماد بناء وإعداد الموازنة العامة على الاساس الصفري "الموازنة الصفرية " لما تقدم من مزاياه الايجابية ،كونها تسمح ببناء الموازنة لسنوات متعددة دون التعارض مع مبدأ سنوية الموازنة ،والعمل على أتمتة الحسابات الختامية وتحديثها والتركيز عليها بشكل رئيسي.

٣- اعتماد بناء وتخطيط وإعداد وإدارة الموازنة العامة وفق نظام "الأتمتة "والافادة من تقنية نظام "الهايبروين اوراكل للتخطيط المالي الحديث ".اعتماد بناء وإعداد الموازنة العامة متعددة السنوات متوافقة مع سنوات خطة التنمية الوطنية والستراتيجيات المتعددة الاخرى .الافادة من تقنية النقود الالكترونية وابتكاراتها الحديثة في تطوير وتحديث طرق اعداد وإدارة وتحصيل الايرادات العامة لتمويل الموازنة العامة .

٤- اعتماد والاستفادة من الادارة والتخطيط الاستراتيجيان في عملية ربط الموازنة العامة وخطة التنمية الوطنية والاستراتيجيات الاخرى لتشكيل مايسمى ب"السيمفونية الاقتصادية" التي تعمل بشكل متوافق ومتناسق لكي تنتج واقعا اقتصاديا واجتماعيا متقدما ،موظفا امكانات الثورة المعرفية واليات الحكومة الالكترونية الحديثة .

المصادر:

١- احمد ابو بكر علي بدوي ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة ،صندوق النقد العربي ،ابو ظبي ،الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١١.

٢- تطوير إجراءات الموازنة بدولة الإمارات العربية المتحدة، United Arab Emirates Ministry of Finance، رؤيتنا :أن تكون وزارة رائدة عالميا في إدارة الموارد المالية بما يحقق التنمية المستدامة والمتوازنة،www.mof.gov.ae، ٢٠١٣.

٣- توبي شيللي ،ترجمة دينا الملاح،النفط –السياسة-والفقر والكوكب،العبيكان،الطبعة الاولى،السعودية،٢٠١٠.

٤- توماس بالي ، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية : صناديق توزيع العائدات على المواطنين ، نموذج مشكلة النفط بالعراق ، في : النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الستراتجية ، الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٠٦.

٥- خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٧.

٦- خالد عبد الله ، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ٢٠٠٢ ،الحوار المتمدن ، العدد، ٨٦ .

٧- عبدالرسول جابر، كلف التحول إلى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المثـنـى لمجلد ١٣ العدد ٣ لسنة ٢٠١١.

٨- عدنان حسين الخياط، نحو نموذج انتاجي لاقتصاد سوق في العراق في ظل ظروف الدولة الريعية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، آيار ٢٠١٣.

٩- محمد عبد العزيز المعارك ، علي شفيق ، اصول وقواعد الموازنة العامة النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، ٢٠٠٤.

١٠-مظهر محمد صالح،الدولة الريعية من المركزية الديمقراطية إلى ديمقراطية السوق ،ط١،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٠.

١١-وزارة المالية، الإمارات العربية المتحدة،الموازنة العامة للإتحاد، دليل الإجراءات لإعداد الموازنة،٢٠١٠.

١٢- Mathdawin, H "The pattern and problems of economic development in Rentier states The case of Iran". In Cook M.A.((ed.)studies in the economic history of the Middle East, London, Oxford University press, 1970.